الاسم واللقب: إخلف مريم

الدرجة العلمية: طالبة دكتوراة(السنة الثانية)

الجامعة: الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة-

الهاتف: 0699883267

البريد الإلكتروني: meriem.ikhlef@outlook.com

محور البحث: الجهود المعاصرة في خدمة علوم الحديث والسنة النبوية

عنوان البحث: الردّ على طعونات المفكر جورج طرابيشي للإمام مالك من خلال كتابه: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث-النشأة المستأنفة-

الملخص:

- لقد أورثت كثرة المرويات الحديثية عند بعض الطوائف من الحداثيين والمستشرقين الشكّ حول أصلها وتكوينها، فحاولوا البحث عن الثغرات لتبرير هذا التكاثر ابتداء من الإسناد إلى معيار النقد، وصولا إلى اعتماد الإمام مالك عمل أهل المدينة كسنّة، والإفتاء على خلاف بعض الأحاديث النبوية، فاعتبروا ما وصلوا إليه قدحا في حجية السنة ومصدرها، ومن بين من يرى هذا الاتجاه المفكر جورج طرابيشي الذي ادّعى بأنّ الإمام مالك بقدر ماساهم في إنشاء آلية الإسناد فإنه قد بالغ في الانعتاق منها من خلال رواية المراسيل والبلاغات، وفتح باب التأويل في الأحاديث المتعارضة، وهذا ما يؤكد عدم إلزاميتها عنده، فقمت في هذه الورقة بعرض شبهات وطعونات هذا المفكر اتجاه الإمام مالك من خلال كتابه " من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث-النشأة المستأنفة-" ومناقشتها مناقشة علمية وفق عناصر محددة .

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا فمن يهده الله فهو المهتد ومن يضلل الله فلن تجد له وليا مرشدا وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فإنه مما لا يخفى أنّ ظاهرة الطعن والتشكيك في الإسلام كانت منذ الصدر الأول للرسالة من قبل أهل الأهواء والبدع الذين تنكبوا الصراط، ففتحوا الباب على مصراعيه لتمتد آثار أفكارهم ومناهجهم إلى عصرنا هذا ليتلقفها أعداء الإسلام من المستشرقين والحداثيين ، أين حاولوا نسف جذوره وهدم أركانه وثوابته من خلال الولوج من السنة النبوية لعلو منزلتها ومكانتها فهي المصدر الثاني للتشريع والحبل المتين للدين يقول المبشر جب:" إن الاسلام مبني على الأحاديث أكثر مما هو مبني على القرآن، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث لم يبق من الإسلام شيئ". فالنيل منها نيل من الإسلام، لهذا أكثروا الطعن فيها والتشنيع عليها في محاولة منهم لإسقاط حجيتها وتقويض بنيانها، و لما لم تفلح مؤامراتهم غيروا المسرى نحو البنية الداخلية للمنظومة الحديثية لزعزعة الأسس وإيهام المسلمين بضعفها من خلال إثبات أن التسيب كان من حامليها وعلمائها أنفسهم كالإمام مالك الذي أباح لنفسه هامشا من الحرية والانعتاق ضاربا بحجية السنة وأسانيدها عرض الحائط، وممن تبنى هذا النقد المفكر جورج طرابيشي في كتابه من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث أين وجّه عدة طعونات نحو الإمام مالك موهما فيها أنه رحمه الله سوغ لنفسه التحرر من القيود المفروضة، من خلال الانعتاق من سلاسل الإسناد وعدم الالتزام بشروطه، وفتح باب التأويل في الأحاديث المتعارضة وصولا إلى حجية السنة.

ولتبرئة الإمام مالك مما نسب إليه من قبل طرابيشي وأمثاله وكشف الحقيقة قررت في هذه الورقة عرض هذه الشبهات ومناقشتها مناقشة علمية وفق خطة محددة هي كالآتي:

المبحث الأول: التعريف بالمفكر وكتابه

المطلب الأول: التعريف بجورج طرابيشي

المطلب الثاني: التعريف بكتابه

المبحث الثاني: الطعونات الموجهة للإمام مالك

المطلب الأول: موقف الإمام مالك من مختلف الحديث

المطلب الثاني: موقف الإمام مالك من حجية السنة

المطلب الثالث: موقف الإمام مالك من الأسانيد ورواية المراسيل والبلاغات.

خاتمة.

المبحث الأول: التعريف بجورج طرابيشي وكتابه من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث

المطلب الأول: التعريف بالمفكر جورج طرابيشي

1- حياته : ولد المفكر طرابيشي سنة 1939م بمدينة حلب، درس في جامعة دمشق وتخرج من قسم اللغة عام 1961م، مارس تعليم اللغة العربية في ثانويتي حلب ودمشق، ثم عمل في الصحافة والإذاعة السورية، ورئيسا لعدة مجلات كمجلة الدراسات العربية ومجلة الوحدة، ثم دخل لبنان وأقام فيها إلى أن بدأت الحرب الأهلية، فغادرها إلى باريس مستقرا فيها حتى يتفرغ للبحث والترجمة

وقد صرح طرابيشي أنه مرّ بست محطات أساسية غيرت مسرى حياته الفكرية والإيديولوجية: المرحلة الأولى: وهي مرحلة الصدمة من الأحكام المسيحية ، وهذا حين أخبرهم أستاذ الدين بأن عقاب مرتكب الخطيئة عظيم ولا يغتفر ، فكانت البداية نحو التفكير في الانعتاق من المسيحية.

المحطة الثانية: الصدمة من الإسلام، وذلك حين حاول اكتشاف الدين الإسلامي ففوجئ بنظرية صرّح بها مدرس الدين: "كل من هو ليس بمسلم فهو عدو للإسلام.

المحطة الثالثة: ضرورة التوجه للكتابة لتغيير البنية الداخلية للعقل العربي، وذلك بسبب قضية استعادة الشرف التي صدمته من البعثيين الذين كانوا معه في السجن، فاكتشف أن المشكل ليس في الإيديولوجيات بقدر ما هو في العقليات.

المحطة الرابعة: التوجه نحو التحليل النفسي وذلك بسبب رغيف الخبز الذي كان من عادته تفتيته وتمزيقه أثناء الأكل فصادف

مقالا لفرويد يعتبر هذا الفعل عرضا عُصابيّا بصفته فعلُ تمزيقٍ لاإراديّ ولاشعوريّ للأب فكانت الدافع لترجمة كتب فرويد.

المحطة الخامسة: ضرورة تبني النزعة النقدية في كل قراءة لأي كتاب، وهذا بعدما صدم للتزوير الذي وقع فيه الجابري في كتبه بعدما كان من أشد المعجبين والمادحين لكتبه، فكان هذا أكبر دافع له للاعتكاف على كتب التراث والرد على الجابري.

المحطة السادسة: فكانت هذه المحطة بمثابة الموت الصغير لشلله عن الكتابة بسبب الألم السوري فلم يكتب إلا مقالين حول الربيع العربي.

2- مؤلفاته: لقد خلّف جورج طرابيشي موروثا علميا ضخما فقد كان ذا قلم سيال وهذا مما لا ينكره منصف، فكتب في الماركسية والفلسفة والنظرية القومية والنقد الأدبي للرواية العربية فقاربت مؤلفاته الثلاثين كتابا وخمسمئة بحث ومقال، بالإضافة إلى الترجمة فقد كان لأشهر فلاسفة الغرب حظ من قلمه حيث أنه ترجم لفرويد وسارتر وسيمون دو بوفوار وغيرهم، فالكتب التي ترجمها فاقت المئة، كما أنه خصص ربع قرن للرد على الجابري فكانت نتيجته مشروع نقد نقد العقل العربي ، وهذه بعض من مؤلفاته:

- سلسلة نقد نقد العقل العربي: والتي كانت في أربعة أجزاء والجزء الخامس منها كتاب: "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث".

- هرطقات 1: عن الديموقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية.

- المعجزة أو سبات العقل في الإسلام.

- أنثى ضد الأنوثة: دراسة في أدب نوال السعداوي على ضوء التحليل النفسي

- أما عن ترجماته: فهذه بعضها

- تاريخ الفلسفة : اميل برهييه في 8 مجلدات

- الفوضى والعبقرية :جان بول سارتر

- المدخل إلى علم الجمال: هيغل

- محاضرات في تاريخ الماركسية : ريازانوف

- الحلم وتأويله : سيجموند فرويد

3**- وفاته:** توفي المفكر والفيلسوف جورج طرابيشي يوم الأربعاء 16 مارس 2016 في العاصمة الفرنسية باريس عن عمر ناهز 77 عاما.[1]

المطلب الثاني: التعريف بكتابه من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث

يعدّ كتاب "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث- النشأة المستأنفة-" الجزء الخامس والأخير من سلسلة نقد نقد العقل العربي التي كانت عبارة عن ردّ لكتاب الجابري نقد العقل العربي

في هذا الكتاب يحاول طرابيشي رصد الآليات الداخلية لإقالة العقل في الإسلام، والتي تتمثل حسب زعمه في التحول من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، و من إسلام الرسالة إلى إسلام التاريخ، ومن إسلام القرى إلى إسلام الفتوحات، كما أن الخطورة حسب زعمه لا تنحصر فقط على هذا، بل في تحول المكلف في الإسلام إلى ما يشبه الإنسان الآلي الذي لا يتحرك إلا بالنصوص التي تتحكم في شؤونه العامة والخاصة" وهذا ما حكم على العقل العربي الإسلامي بالانكفاء وهو ما نتج عنه التخلف الحضاري.

المبحث الثاني: الطعونات الموجهة للإمام مالك

المطلب الأول: موقفه من مختلف الحديث

1- www.arabphilosophers.com .

- إن مسألة تناقض النصوص الدينية من المسائل القديمة التي أثيرت حولها الشكوك والطعون من قبل أهل الأهواء وتصدى لها أئمة الإسلام، ثم تلقفها المستشرقون والحداثيون متغافلين عن أصول المحدثين في التعامل مع مثل هذا التعارض، فجعلوا منها مدخلا للطعن في السنة وحجيتها، وهذا ما فعله طرابيشي خاصة وأنه حاول إلصاق هذه الشبهة بأحد الأئمة الأعلام وهو الإمام مالك حتى يعطي لهذه الشبهة صبغة الاعتراف من أهل الفن أنفسهم .

فادّعى أنّ الإمام مالك لا يستبعد وجود تناقض في الأحاديث النبوية وذلك بعد أن أورد النصوص المتناقضة في موطئه والسكوت عنها دون تعليق منه، ليفتح هامشا من الحرية وذلك بفتح باب التأويل خلافا لمن جاء بعده أين حاولوا إغلاق هذا الهامش من الحرية باختراع آليات كالناسخ والمنسوخ، ومن بين تلك الأحاديث المتناقضة التي أوردها الإمام مالك تلك المتعلقة ببابي:" التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي، وباب الرخصة في المرور بين يدي المصلي"، وباب الرخصة في القبلة للصائم" وباب التشديد في القبلة للصائم"[2].

الردّ على الشبهة:

- إنّ مما أجمع عليه علماء الأمة أنه لا يمكن بحال من الأحوال وجود تناقض حقيقي بين الأحاديث الصحيحة، وإنما يحصل ذلك في تصور المجتهدين وأفهامهم، وقد حصل هذا مع الصحابة رضي الله عنهم فعن ابن أبي مليكة، أنّ عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم: كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه، إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حوسب عذب» قالت عائشة: فقلت أوليس يقول الله تعالى: {فسوف يحاسب حسابا يسيرا} [الانشقاق: 8] قالت: فقال: " إنما ذلك العرض، ولكن: من نوقش الحساب يهلك "[3]
فعائشة رضي الله عنها توهمت تعارض الحديث مع الآية القرآنية فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فبيّن لها وجه الإشكال وكيفية الجمع بينهما.

---

2 - من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث.113-119.

3 - أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب العلم. باب من سمع شيئا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه. (1/32)103.

- ولأهمية هذا العلم في استنباط الحكم جعل من شروط المفتي فقد سئل مالك، قيل له: لمن تجوز الفتوى؟ قال: «لا تجوز الفتوى إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه» قيل له: اختلاف أهل الرأي؟ قال: «لا، اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعلم الناسخ والمنسوخ من القرآن ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك يفتي"[4] .

- إنّ الإمام مالك صرّح أنّه ما من حديثين صحيحين متعارضين حقيقة وأنّ ما أورده من النصوص المتناقضة مما يمكن الجمع بينها قائلا:" لم يكن بالمدينة إمام أخبر بحديثين مختلفين." فقال ابن رشد معلقا:" يريد بحديثين مختلفين لا يمكن الجمع بينهما ولا ينسخ أحدهما بالآخر، لأنّ ما هذا سبيله من الأحاديث فالأصح في النقل منهما هو الذي يجب أن يحدث به "[5] وهذا ما استقر عليه الأئمة بعده قال ابن القيم:" ونحن نقول: لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة. فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة"[6].

- وأمّا مسألة إيراد الإمام مالك للأحاديث المتناقضة فلم يكن اعترافا منه على تناقضها وفتح باب التأويل كما زعم طرابيشي، بل غرضه كان جمع الأحاديث والآثار والفتاوى التي تدلل على المسائل الفقهية التي يحتاجها المسلمون في عبادتهم ومعاملاهم وآدابهم وغيرها، فلهذا تجد في الباب الواحد أو المسألة الواحدة عدة آثار ظاهرها التعارض، فلنأخذ نفس الباب الذي ذكره طرابيشي في ادّعاءه: وهو باب التشديد في المرور بين يدي المصلي، وباب الرخصة في المرور بين يدي المصلي

فظاهر البابين يوحي بالتناقض والتعارض فأحدهما يدل على التشديد والمنع، والآخر يدل على الرخصة والإباحة، لكن الإمام

4 - ابن عبد البر. جامع بيان العلم وفضله.2/817.
5 - البيان والتحصيل. 12/231.
6 - زاد المعاد.4/137.

مالك قصد الجمع بينهما فجعل التشديد في المرور بين يدي المنفرد والإمام والأحاديث التي ساقها تخصص المرور بهما فقط، والنصوص التي ساقها في الرخصة كانت للمرور بين الصفوف، وتعليقه دليل على الجمع لا اعتراف بالتناقض يقول: "وأنا أرى ذلك واسعا، إذا أقيمت الصلاة، وبعد أن يحرم الإمام، ولم يجد المرء مدخلا إلى المسجد إلا بين الصفوف"[7].

وفي مثال ثان أورده طرابيشي مسألة تقبيل الصائم، فذكر الإمام مالك في باب الرخصة في القبلة للصائم حديث عائشة، أم المؤمنين، أنها قالت: "إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صائم. ثم تضحك."[8]
وفي باب التشديد في القبلة للصائم يذكر حديثا عن عائشة أم المؤمنين نفسها أنها كانت إذا ذكرت أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم، تقول: وأيكم أملك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟"[9]، وقول عروة بن الزير:" لم أر القبلة للصائم تدعو إلى خير"[10]
فالتناقض هنا منتف والأمر واضح وضوح الشمس، فالأحاديث تكمل بعضها البعض وحكم الإباحة هو على العموم، والتشديد مخصص لمن لا يملك نفسه ويخشى عليه الإنزال، وهو ما يفسر قول أم المؤمنين:" وأيكم أملك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم" فلهذا تجد بعض الفقهاء قيّد الرخصة بالشيوخ دون الشباب[11] لقدرتهم على ضبط الشهوة بخلاف للشباب، لكن يبقى ضابط القدرة على ملك النفس أضبط لاختلاف طبائع الناس.
- لقد تعددت أساليب الإمام مالك في تأويل مختلف الحديث من آلية الجمع إلى آلية النسخ الذي زعم طرابيشي أنها اخترعت ممن جاء بعد الإمام مالك وهذا مثال واحد لاستخدامات الإمام للنسخ: ففي حديث صلاته صلى الله عليه وسلم وأمامة على عاتقه اختلف فيه هل كان في الفروض أم النوافل، قال القرطبي "وروى عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن الحديث منسوخ" فقلت-أي ابن حجر- : روى ذلك الإسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه لكنه غير صريح ولفظه قال التنيسي

---

7 - الموطأ. (الاعظمي)(2/217)532.
8 - الموطأ. (3/417)1021.
9 - الموطأ. (3/418)1026.
10 - الموطأ. (3/418)1027.
11 - القرطبي. بداية المجتهد.2/53.

قال مالك من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ناسخ ومنسوخ وليس العمل على هذا "[12]

المطلب الثاني: موقف الإمام مالك من حجية السنة النبوية

يزعم طرابيشي أن الإمام مالك كان لا يرى بحجية السنة بالرغم من أنه ساهم بشكل كبير في إنشاء المنظومة الحديثية، واستدل على ذلك بالأدلة التالية:

1- ردّه لأحاديث مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والإفتاء بخلافها عمدا، يقول طرابيشي:" على أن جرأة مالك ..لا تقتصر على ردّ بعض المأثور عن الصحابة والتابعين والإفتاء بخلافه، أو حتى بعكسه، بل تعبر عن نفسها أيضا بردّ أحاديث مأثورة عن الرسول أو بمخالفة مضمونها والحكم بغير حكمها"[13] ومن ذلك حديث :" من أكل أو شرب ناسيا فلا يفطر، لكن هو رزق رزقه الله" فإن الإمام أفتى بخلاف هذا الحديث وبأنّ الصائم يفطر ويتوجب عليه قضاء ذلك اليوم"[14]،

وأثر روي عن ابن عمر في فتواه التي أفتاها بقضاء البنت نذر أمها التي لم تستطع الوفاء بالنذر[15]، فيزعم طرابيشي أنّه متعمد في مخالفته هذه بقوله:" وإنما انعتاقه النسبي من إسار المنظومة الحديثية التي كانت قيد تكوين تمثل في مدى التزامه بحجيتها، فمالك لم يكن يرى حرجا في الفتوى بخلاف ما قد يجيء به الحديث، وهذا عن علم وليس عن جهل ولسان حاله كلسان تلميذه ابن الماجشون حين سئل:" لم رويتم الحديث ثم تركتموه؟ قال: ليعلم أنا على علم تركناه"[16].

2- تقديم عمل أهل المدينة على السنة فيقول طرابيشي:"والواقع أنّ مالكا كان لا يفتي فقط بخلاف بعض الأحاديث أو يضعفها ويوهنها بل كان لا يتردّد حتى في الإعلان عن

---

12 - فتح الباري. 1/592.
13 - من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث.121
14 - المصدر نفسه.121.
15 - المصدر نفسه.120.
16 - من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث.157

استغناء الحاجة إلى مرجعيتها إذا كان المعمول به مجمعا عليه"[17] وفي قول آخر يقول:" بل لو احتكمنا إلى أقوال بعض أنصار مذهبه لتعين علينا الذهاب إلى حد القول بأنه كان يقدّم عمل أهل المدينة على السنة"[18]

3- ردّ أحاديث العراقيين والازدراء بهم وبعض أحاديث أهل المدينة واستدل بالرواية التي رواها مصعب الزبيري:" قيل لمالك: لم لا تحدث عن أهل العراق، قال: لأني رأيتهم إذا جاؤونا يأخذون الحديث عن غير ثقة، فقلت : إنهم كذلك في بلادهم"[19]

مناقشة الشبهة:

1- ولو عرضنا أقوال الإمام مالك في التمسك بالسنة لكفى دليلا على بطلان ادّعاء طرابيشي ومن هذه الأقوال: ما ذكره ابن وهب عن الإمام قوله:" الزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: "أمران تركتهما لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه"[20]، وقال: كنا عند مالك فذكرت السنة فقال مالك:" السنة سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق"[21] وغيرها .فكيف بمن يقول هذا الكلام يرد سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ بها متعمدا .

- مسألة رد الأحاديث والآثار وتعمد الإفتاء على خلافها ليست كما وصفها طرابيشي فالإمام مالك رحمه الله لا يروي حديثا ويترك العمل به إلا إذا كان له سند يعتمد عليه كأن يكون الحديث معلولا عنده، أو منسوخا أو مرجحا أو غيره، ولا تعدّ هذه المسألة من المسائل المستجدة والمكتشفة من قبل المفكرين المعاصرين كطرابيشي وغيره، بل كان لها نصيب من كتب العلماء القدامى قال ابن تيمية:" وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاما يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته، فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم. ... ولكن إذا وجد لواحد منهم

---

17 - المصدر نفسه. 122.
18 - المصدر نفسه. 166.
19 - نقلها طرابيشي من كتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض.1/189.
20 - ابن القيم. اعلام الموقعين(مشهور).2/470.
21 - الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد.8/308.

قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه.
وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:
أحدها: عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله.
والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.
والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.
ثمّ فصّل رحمه الله في أسباب ترك الحديث والإفتاء على خلافها، فأحصاها عشرة أسباب وهي كالآتي:
وهو أن لا يكون الحديث قد بلغه، وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفا لبعض الأحاديث، أو أن يكون الحديث قد بلغه، لكنه لم يثبت عنده لعلة في الإسناد، أو أن اجتهاده في الحكم على الحديث بالضعف قد لاقى المخالفة من غيره، سواء كان الصواب معه، أو مع غيره، أو أنّ شروطه في خبر الواحد العدل مما خالفه فيها غيره كاشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيها إذا خالف قياس الأصول أوغيرها، كما قد يكون السبب هو أن الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه وهذا قد حصل مع بعض الأئمة، أوعدم معرفته بدلالة الحديث، كأن يكون اللفظ الذي في الحديث غريبا عنده، أو أن يعتقد أن لا دلالة في الحديث، أو أنّ تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مراده. مثل معارضة العام بخاص أو غيرها، وقد يعتقد أنّ الحديث معارض بما يدل على ضعفه، أو نسخه، أو تأويله إن كان قابلا للتأويل، بما يصلح أن يكون معارضا بالاتفاق مثل آية، أو حديث، أو إجماع، كما قد يكون بسبب معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله، مما لا يعتقده غيره أو جنسه معارضا، أو لا يكون في الحقيقة معارضا راجحا كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن، واعتقادهم أن ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث"[22]
ولاشكّ أنّ الإمام مالك من الأعلام الأجلاء الذين تضمنهم قول ابن تيمية، فحاشاه أن يردّ سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو من أشدّ الناس تمسكا بها، وما كانت فتواه إلا كما أوضح ابن تيمية والحديث الذي استدل به طرابيشي خير مثال على ذلك، فهو صحيح عند الإمام وأفتى بخلافه لأنه كان يرى أنّ الحديث دليل في رفع الإثم لا نفي القضاء قال القرطبي في عرضه للحديث:" فلم يذكر قضاء ولا تعرض له، بل الذي تعرض له سقوط المؤاخذة والأمر بمضيه على صومه وإتمامه هذا إن كان

22 - رفع الملام عن الأئمة الأعلام. 34. بتصرف

واجبا فدل على ما ذكرناه من القضاء. وأما صوم التطوع فلا قضاء فيه لمن أكل ناسيا "[23].

وبالنسبة لفتاوى الصحابة والتابعين فإنها مما يأخذ منها ويردّ، فإنهم غير معصومين بالرغم من منزلتهم ولا يعدّ أبدا هذا انتقاصا فالإمام رحمه الله قد أخذ بكثير من فتاويهم وضمنها كتابه وعمل بها، وفي هذا الأثر الذي استدل به طرابيشي فإن الإمام لم يتفرد بمخالفته بل حتى الأئمة الثلاثة (أحمد والشافعي وأبو حنيفة) لم يعملوا به، قال ابن عبد البر: لا يعرف مالك المشي إلا إلى مكة بمعنى أنه لا يعرف إيجاب المشي وإنما هذا في الحالف والناذر عنده"[24] ولم يخالفه من الفقهاء إلا الليث قال ابن قدامة:" وكذلك إن نذر إتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة، لم يلزمه إتيانه. وإن نذر الصلاة فيه، لزمه الصلاة دون المشي، ... ولا نعلم في هذا خلافا إلا عن الليث، فإنه قال: لو نذر صلاة أو صياما بموضع، لزمه فعله في ذلك الموضع، ومن نذر المشي إلى مسجد، مشى إليه. قال الطحاوي: ولم يوافقه على ذلك أحد من الفقهاء وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى[25].»[26]

فترى أنّ الإمام مالك لم يردّ الأثر عن هوى، خلافا لما زعم به طرابيشي فأوّل قول ابن الماجشون على غير مقصد صاحبه، الذي قصد بأنّ الإمام ومن تبعه أفتوا على خلاف النص في بعض المسائل لا لأنه لم يبلغهم النص، بل لأن أصل ودليل ما ذهبوا إليه أقوى وأثبت، وعليه تحمل باقي الأقوال كقول الإمام رحمه الله:" قد كان رجال من أهل العلم والتابعين يحدثون بالأحاديث، ما نجهل هذا، ولكن مضى العمل على غيره"[27] فلهذا قال ابن عبد البر ردّا على الليث بن سعد في قوله أنه أحصى على الإمام مالك سبعين مسألة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه

---

23 - تفسير القرطبي. 2/323.
24 - الاستذكار.5/167.
25 - أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة. باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة.(2/60)1188.
26 - المغني. 10/16.
27 - القاضي عياض. ترتيب المدارك.1/45.

وسلم مما قال فيها رأيه:" ليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما ولزمه اسم الفسق ولقد عافاهم الله عز وجل من ذلك"[28] .

2- **تقديم عمل أهل المدينة على السنة**: قبل الإجابة عن الشبهة يجب توضيح المقصود بعمل أهل المدينة وحكمه عند العلماء حتى يتجلى للقارئ سبب تقديمه على بعض النصوص.

-فقد تباينت أنظار الأصوليين في مدلول مصطلح عمل أهل المدينة، فمنهم من جعله من قبيل الإجماع، و منهم من أنزله منزلة السنة المتواترة، ومنهم من ضمّه إلى باب الاجتهاد، و سبب اكتناف عمل أهل المدينة الغموض اختلاف المصطلحات التي استعملها الإمام مالك في الموطأ للدلالة على العمل وتنوعها و كثرتها، ، والتحقيق أن عمل أهل المدينة هو ما كان من طريق النقل و الحكاية الذي تؤثره الكافة مع الكافة، و عملت به عملا لا يخفى و نقله الجمهور عن الجمهور عن زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو كان من طريق الإجتهاد والاستدلال[29].

- وعمل أهل المدينة من حيث اقترانه بخبر الآحاد لا يخلو من ثلاثة وجوه:

إمّا أن يكون مطابقا لها: فهذا آكد في صحتها إن كان من طريق النقل، وترجيحه إن كان من طريق الاجتهاد بلا خلاف في هذا .
وإن كان مطابقا لخبر يعارضه خبر آخر: كان عملهم مرجحا لخبرهم وهو أقوى ما ترجح به الأخبار إذا تعارضت، وإليه ذهب الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني ومن تابعه من المحققين من الأصوليين والفقهاء من المالكية وغيرهم.
وإن كان مخالفا للأخبار جملة: فإن كان إجماعهم من طريق النقل ترك له الخبر بغير خلاف في ذلك، ولا يجب عند التحقيق تصور خلاف في هذا ولا التفات إليه، إذ لا يترك القطع واليقين

28 - جامع بيان العلم وفضله. 2/1080.
29 - ينظر تقسيم عمل أهل المدينة في : القاضي عياض. ترتيب المدارك. 1/50.

لغلبات الظنون، وإن كان إجماعهم اجتهادا أقدم خبر الواحد عليه عند الجمهور[30]

- فاتّضح أنّ الإمام مالك لم يكن يقدم عمل أهل المدينة لرفض حجية السنة، بل هو باب من أبواب التحري عن السنة والأخذ بالأقوى دلالة، لأنّ عمل أهل المدينة كان يعدّ عنده من قبيل المتواتر القطعي، ولم يكن رحمه الله أول من اعتمده واستدل به، بل كان شائعا قبله وسبقه إلى ذلك شيوخ المدرسة من الصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعبد الله بن مسعود، و أبو الدرداء، و زيد بن ثابت وغيرهم[31]

3- **ردّ أحاديث أهل العراق والازدراء بهم** : تعدّ هذه المسألة من المسائل القديمة التي كثر فيها الغلط، فالإمام مالك لم يرفض أحاديث العراقيين لمجرد الرفض بل لارتباط الحكم بسياق تاريخي أوجب عليهم ذلك.

- فالدارس للتاريخ يحيط علما بأنّ الكوفة كانت منذ عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه موطنا لكثير من الأحداث والاضطرابات السياسية التي تحولت عن مسارها بعد وفاته وتولي الإمام علي رضي الله عنه زمام الخلافة، فانتشرت الفتن والبدع وتوسعت ظاهرة الكذب، فاستغل أهل الأهواء الحديث لوضع ما ينتصر لمذاهبهم السياسية والعقدية حتى أنها سميت دار الضرب حيث تضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم، قال عبد الرحمن بن مهدي للإمام مالك: «يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم - (المدينة) - أربعمائة حديث في أربعين يوما ونحن (أي في العراق) في يوم واحد نسمع هذا كله»، فقال له: «يا عبد الرحمن، من أين لنا دار الضرب التي عندكم؟ دار الضرب تضربون بالليل وتنفقون بالنهار» [32] قال الدكتور أكرم العمري:" ولقد أدت كثرة الوضع للحديث في الكوفة إلى إعطاء فكرة سيئة عن العراق كمركز مهم من مراكز العلم والرواية في العالم الإسلامي آنذاك، فتدهورت سمعة العراقيين العلمية في الأمصار المختلفة منذ

---

30 - القاضي عياض. ترتيب المدارك. 1/52.

31 - حمد المدني بوساق : المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة ، ص 60-64.

32 - عجاج الخطيب. السنة قبل التدوين. 194.

فترة مبكرة "[33]وهذا ما جعل أهل الحجاز يتقون من رواتهم ويتحاشون أحاديثهم حتى أنّ منهم من رفض الأخذ بالحديث إن لم يكن له أصل في الحجاز[34] كونهم أضبط للسنة من غيرهم، ولتشددهم في قبول الأحاديث وروايتها ولأن المدينة التي هي منزل الوحي وموطن الصحابة لم يمسسها ما مسّ العراق.

لكن هذا لا يعني أنّ كل أحاديث أهل العراق مردودة وأنّ جميع الرواة في عداد الضعفاء المتروكين، بل كل ما روي كان محمولا على أهل الأهواء والبدع ممن استقر بالعراق، وإلا فالإمام الشافعي قد تراجع عن قوله بردّ أحاديث العراقيين لما عرف ما في العراق من أهل العلم والصلاح فروى بحر بن نصر قال: "أملى علينا الشافعي قال من عرف من أهل العراق ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ قبلنا حديثه، ومن عرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه، وما حابينا أحدا ولا حملنا عليه"[35] وهذا مذهب جميع أهل الحديث عامة لا الشافعي فقط قال الإمام أحمد:" وعلى هذا مذاهب أكثر أهل العلم بالحديث، وإنما رغب بعض السلف عن رواية أهل العراق لما ظهر من المناكير والتدليس في روايات بعضهم"[36].

- وصنيع الإمام مالك لم يكن يختلف عن صنيع هؤلاء الأئمة ففي بداية الأمر كان يردّ أحاديثهم ويقول فيهم ما يقول أجداده، ففي إحدى مجالسه قال عنهم:" أنزلوهم عندكم بمنزلة أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا {آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد} [العنكبوت: 46]»، وقد حدث أن دخل عليه محمد بن الحسن وهو يقول هذه العبارة، فاستحيا مالك منه، واعتذر له بقوله: «كذلك أدركت أصحابنا يقولون»[37]، ولما رأى علمائهم ومحدثيهم اعترف بفضلهم وروى عنهم، كاعترافه بعلو كعب أيوب السختياني، فذكر يحيى القطان "أنهم كانوا عند

---

33 - بحوث في تاريخ السنة المشرفة. 26.
34 - منهم الشافعي على ما يرويه البيهقي عنه:" ما أتاك من هاهنا - وأشار إلى العراق - لا يكون له هاهنا أصل - وأشار إلى الحجاز أو إلى المدينة - فلا تعتد به(معرفة السنن والآثار.1/150)
35 - معرفة السنن والآثار. 1/150
36 - البيهقي. معرفة السنن الآثار. (1/150)200
37 - جامع بيان العلم.

مالك فحدثهم عن أيوب عن ابن سيرين فانبرى إليه المخزومي فقال له: يا أبا عبد الله كيف تخطيت من دار الهجرة إلى غيرها؟ فقال: أما إنكم لو رأيتم أيوب لعلمتم أنه يستحق أن يروى عنه، كان من العالمين العاملين الخاشعين"[38]، كما روى عن غيره كحميد الطويل[39] وعن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري[40] وحماد بن سلمة وسفيان الثوري وغيرهم .

المطلب الثالث: الانعتاق النسبي من سلاسل الإسناد

يزعم طرابيشي أنّ الإمام مالك ساهم بشكل كبير في إنشاء آلية الإسناد وتشكيل المنظومة الحديثية، لكن لم يلزم نفسه بها كل الإلزام بل ترك لنفسه فسحة من الحرية برواية المراسيل والبلاغات، يقول طرابيشي:" ولئن كان مالك واحدا من المؤسسين المبكرين للمنظومة الحديثية ،فأكثر ما يلفت النظر أنه بعكس المتأخرين –لم يكن أسيرا لها- ولا نعني بذلك أنه كان يتشدد في شروط الرواية ويردّ من الأحاديث أكثر مما يقبل ..، إذ إنه من وجهة النظر هذه أخلّ هو نفسه بهذه الشروط من خلال إكثاره من الرواية المرسلة والمنقطعة"[41]، ولسدّ هذه الثغرة التي تعتبر تهديدا لحصن السنة فقد انبرى ابن عبد البر المنصة لوصل هذه المتون بأسانيد كانت مخترقة.

الجواب عن الشبهة:

- كثيرا ما ترددت شبهة الإسناد هذه على ألسنة المستشرقين والحداثيين، زاعمين أن الإسناد ظهر في القرون المتأخرة.

- لقد كان العهد الأوّل في الإسلام يمتاز بالصدق والثقة، فكانوا يتناقلون بينهم أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بأمانة وما كذّب بعضهم بعضا، فقد روي أن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "والله ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن كان يحدث بعضنا بعضا، ولا يتّهم بعضنا

---

38 - ابن خلفون. شيوخ مالك بن أنس.116.
39 - الموطأ. كتاب الصلاة. باب العمل في القراءة. (2/110)265. وفي كتاب الاعتكاف. باب ليلة القدر.(3/461)1143
40 - ينظر أحاديثه في الموطأ. كتاب السهو. باب الوتر بعد الفجر. (2/173)411. وفي نفس الكتاب . باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة.(2/220)545.
41 - من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث.157.

بعضا"[42]، فلهذا لم يكونوا في حاجة إلى أسانيد توثق كلام رسول الله، ومع هذا فقد وجد من الصحابة من رغب فيه وحرص على ذكر من سمع عنهم عن رسول الله،كأبي بكر مع المغيرة حين طلب منه الشهود في قصة الجدة التي تلتمس الميراث"[43].

ولكن لما ظهرت الفتن والبدع بانتشار سموم ابن سبأ اليهودي وتفشى الكذب والوضع، احتاط الصحابة لصون السنة عن الدخيل فصاروا يتثبتون ويسألون عن الإسناد قال ابن سيرين فيما يرويه عنه مسلم في مقدمة صحيحه:"لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[44] ، وفي عهد التابعين كثر السؤال عنه وزاد التفتيش فعن أبي العالية أنه قال :"كنا نسمع الحديث من الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم" فصار الإسناد ضرورة دينية قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[45].

وهكذا دأب الناس على نهج الصحابة والتابعين في التثبت في الرواية، وطلب الطريق الذي يحمل منه الراوي الحديث[46]، فيثبت بذلك بطلان شبهة طرابيشي.

- أما الشبهة الثانية التي ألصقها طرابيشي بالإمام مالك وهي الانعتاق من سلاسل الإسناد ومخالفة شروطه برواية المراسيل والبلاغات:

- يعدّ الإمام مالك من المتشددين في التحري عن الأحاديث وقبولها فكان لا يروي إلا عمن يعرف قال ابن عيينة:" رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاده للرجال والعلماء"[47]، وقال الشافعي:

---

42 - الخطيب. الجامع لأخلاق الرواي.1/117.
43 - الذهبي. تذكرة الحفاظ. 1/9.
44 - 8.
45 - مقدمة صحيح مسلم.9.
46 - ينظر في مسألة نشأة الإسناد في الكتب التالية: نشأة الإسناد وشموله. لقاسم علي السعد.158/ كتاب السنة ومكانتها في التشريع للسباعي. 90/ والوسيط لأبي شهبة.47/ وتدوين السنة النبوية للزهراني.36/بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمري.48/السنة المطهرة والتحديات لنور الدين عتر.153/ السنة قبل التدوين لعجاج الخطيب.223، وغيرها من الكتب.
47 - القاضي عياض. ترتيب المدارك. 1/138.

"كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله"[48] وفي منهجه في انتقاء الرجال يقول الإمام مالك:" إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم. قال: ولقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين وأشار إلى المسجد مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أمينا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن"[49]، فلهذا السبب تلقى العلماء مراسيل وبلاغات الإمام مالك بالقبول، فعن يحيى القطان قال: "كان أصحابنا يقولون مرسلات مالك إسناد"،وقال سفيان:" إذا قال مالك بلغني فهو إسناد"[50] وسبب إرسال الإمام مالك لم يكن انعتاقا من شروطه، وإنما لأسباب ذكرها العلماء بعد التحقيق والبحث كأن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزي إليه علما بصحة ما أرسله، يقول ابن عاشور:" وقد كان الرواة عن السلف لا يلحّون في سؤالهم، فإذا أرسل الشيخ الحديث لايسألونه عمن رواه، لأنهم واثقون بعدالة شيوخه وضبطه على أن الشيخ قد يرسل الحديث لأنه كان مشتهرا بين أهل طبقته فيصير الاحتجاج به كالاحتجاج بالأمر المشهور ثم يعرض في الطبقات المتأخرة خفاء ذلك الحديث "[51]، أو أن يكون المقام مقام استدلال في مسألة فقهية، أو أن يكون الموضع موضع مذاكرة[52]، أو أن يكون في السند شخص عدل عند الراوي، ولكن فيه مقال عند بعض الناس، فيورد الراوي حديثه لعدالته عنده لكن يحذف اسمه لكراهيته أن يظهر في إسناده رجلا متكلم فيه، وهذا ما وقع للإمام مالك قال الدكتور عبد الرحمان الشعلان: " وأظن أن هذا السبب متصور في حق مالك وفي حق شيوخه، لأن المدينة وهي المنطقة التي تلقى فيها مالك وشيوخه أحاديثهم بيئة يتوافر فيها حملة الحديث" [53]، وقد وصل ابن عبد البر أسانيد الموطأ إلا أربعة أحاديث، فنجد أن دواعي الإرسال عند الإمام مالك لم يكن انعتاقا من الإسناد، بل لأسباب اقتضت حذف الإسناد وإلا فمعظم مرسلاته لها عاضد يقول السيوطي:" وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد"[54]

48 - المصدر نفسه.1/190.
49 - المصدر نفسه. 1/136.
50 - ينظر: هذه الآثار التي تدل على قبول مراسيل الموطأ في ترتيب المدارك. 1/165.
51 - المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ. 36.
52- ابن عبد البر. التمهيد. 1/17.
53 - أصول فقه الإمام مالك(أدلته النقلية).717.
54 - تنوير الحوالك.7.

خاتمة:

وبعد هذه الدراسة نخلص إلى أن الإمام مالك من العلماء المبرزين الذين كانت لهم اليد الطولى في خدمة السنة النبوية والذب عنها، وما ادّعاه طرابيشي حوله باطل لا يثبت أمام الحقائق العلمية و التاريخية .

وعلى القارئ التنبه لأمثال هذه الكتب وعدم التسليم بكل ما جاء فيها لأنّ فيها دس وكيد على الإسلام وتشويش للحقائق المثبتة منذ قرون.

قائمة المصادر والمراجع:

- أكرم بن ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ط 4، بساط – بيروت.

-البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل،ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط 1، 1422ه، دار طوق النجاة .

- البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، ت: عبد المعطي أمين قلعجي،ط 1: 1412ه-1991م، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق) وغيرها.

-ابن تيمية: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ،رفع الملام عن الأئمة الأعلام، دط، 1403ه-1983م، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض.

- جورج طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث،ط 1: 2010م، دار الساقي.بيروت

- ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري،1379ه،دار المعرفة، بيروت.

- الخطيب: أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، ط 1: 1422ه-2002م، دار الغرب.بيروت

- الذهبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، ط 1: 1419ه-1998م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.

- ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ت:د محمد حجي وآخرون، ط 2:1408ه-1988م،دار الغرب الإسلامي،لبنان.

- ابن رشد القرطبي: أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دط، 1425ه-2004م، دار الحديث – القاهرة.

-السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك،دط: 1389ه-1969م، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

- عبد الرحمان الشعلان. أصول فقه الإمام مالك(أدلته النقلية)، 1424ه،الإدارة العامة للثقافة النشر

- ابن عبد البر. أبو عمر يوسف بن عبد الله،جامع بيان العلم وفضله، ت: أبو الأشبال الزهيري، ط 1:1414ه-1994م، دار ابن الجوزي، السعودية.

- ابن عبد البر. أبو عمر يوسف بن عبد الله،التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري،دط، 1387ه، وزارة عموم الأوقاف، المغرب.

- ابن عبد البر. أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستذكار، ت:سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط 1: 1421ه-2000م، دار الكتب العلمية – بيروت.

- ابن عاشور: محمد الطاهر، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ط 2: 1428ه-2007م، دار السلام، دار سحنون. تونس.

- القاضي عياض: أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ت:ابن تاويت الطنجي وعبد القادر الصحراوي،وغيرهما،ط 1، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب.

- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن،ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط 2: 1384ه-1964م، دار الكتب المصرية – القاهرة.

- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد،ط 27: 1415ه-1994م، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت.

- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ت:أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان،ط 1: 1423م، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية

- ابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله المقدسي، المغني، دط، مكتبة القاهرة.

- مالك بن أنس: ابن مالك بن عامر الأصبحي المدني، الموطأ، ت: محمد مصطفى الأعظمي،ط 1(1425ه-2004م)،مؤسسة زايد بن سلطان ،أبو ظبي – الإمارات.

- محمد عجاج بن محمد الخطيب، السنة قبل التدوين،ط 3: 1400ه-1980م، دار الفكر، بيروت.